بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا

د. حسين فرج الحويج
كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب
hussen.alhwij@elmergib.edu.ly

الملخص:

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى تحليل مدى إسهام القطاع السياحي في ليبيا في تحقيق التنمية المكانية، وقد اعتمد في ذلك على المنهج التحليلي، وتوصل إلى عدة نتائج، يمكن تلخيصها في انطواء الأرض الليبية على الكثير من المقومات السياحية المهمة التي يمكن توظيفها لتحقيق التنمية المكانية المرجوة، وتوصل أيضاً إلى ضعف آداء القطاع السياحي، وأنه لا يسهم في الوقت الراهن في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا بالشكل المطلوب، وقد طرح البحث عدة توصيات وآليات يمكن الاسترشاد بها في توظيف المقومات السياحية في ليبيا لتحقيق التنمية المكانية في البلاد.

الكلمات الدالة: التنمية المكانية، القطاع السياحي، ليبيا.

Tourist sector and spatial development in Libya

Hussen Faraj Alhwij

Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Elmergib University
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

Abstract

The main aim of this study was to analyze to what extent the tourist sector contributes in support spatial development efforts in Libya. In order to achieve its objective the study adopted the analytical approach. The main findings of the study can be summarized in two points. First, the Libyan economy has considerable tourist potentials that can be used in improving spatial developments rates in Libya. Second, the study found that the contribution of tourist sector in achieving spatial development in Libya is so weak. In addition, the study suggested some recommendations that can be adopted to improve spatial developments rates in Libya.

Key words: spatial developments, the tourist sector, Libya.

1. المقدمة introduction:

يتعلق مصطلح التنمية الاقتصادية economic development بشكل عام بتلك العمليات التي تنطوي على إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد، تضمن استمرار وتعاظم معدلات النمو الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتوزيعها على أقاليم البلد بطريقة عادلة (مجلس التخطيط العام، 2013)، ويتعلق اصطلاح التنمية المكانية spatial development بتلك التغيرات الذى تطرأ على حالة اقليم ما بطريق مقصودة لتحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوتات بين أجزاءه المختلفة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين كفاءة الموارد البشرية به (مجلس التخطيط العام، 2013، ص16)، وتركز آليات تحقيق التنمية المكانية في الغالب على تحري المزايا النسبية التي يتمتع بها إقليم معين لتوظيفها في تنمية ذلك الإقليم، وتتجلى أهمية تحقيق التنمية المكانية في أنها أداة فعالة لإحداث النمو المتوازن بين أقاليم الدولة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل، وتقريب مستويات المعيشة بين سكان البلد، ومن شأن كل ذلك أن يحد من ظاهرة الهجرة للمدن الرئيسة، ويعمل على المحافظة على البيئة والحد من ظواهر التلوث البيئي الناجمة عن التركز السكاني، كما أنه يعمق الوحدة الاجتماعية والسياسية للبلد.

يعد القطاع السياحي من أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها في إحداث التنمية المكانية، وخاصة إذا ما توفرت المقومات اللازمة لذلك، وتدل العديد من التجارب الدولية ومنها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الحقيقة، ويعود السبب وراء التميز الذي يحظى به القطاع السياحي في تنمية الأقاليم التي ينشأ فيها لقدرته على خلق مواطن العمل "التوظيف"، وأنه من المصادر المستمرة غير الناضبة للنمو، يضاف إلى ذلك أن القطاع السياحي قد صار من القطاعات الاقتصادية الديناميكية، التي شهدت تطوراً كبيراً خلال العقود الماضية، وهي في طريقها لأن تكون أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم (WTTC,2012)، وقد كان النصف الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين شاهدين على أكبر التطورات التي حققتها حركة السياحة الدولية على المستوى العالمي (Tanga & Salah,2014)، وللوقوف على هذه الحقيقة يمكن القول أن عوائد أنشطة السياحة الدولية قد بلغت سنة 1950 ما مقداره 1 مليار دولار، ووصلت سنة 2008 إلى ما يقدر بـ 942 مليار دولارًا، بمعدل نمو قدره 11% (Tanga &

Salah,2014)، وتجاوز عدد السواح الدوليون المليار سائح سنة 2012 لأول مرة في التاريخ (WTTC,2012).

تتمثل إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن سؤال رئيس مفاده "**ما طبيعة العلاقة بين القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا؟**"، ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية هي:

- هل حققت ليبيا مستوىً مقبولاً من التنمية المكانية؟
- هل يعد القطاع السياحي خياراً جيداً لتحقيق التنمية المكانية؟
- ما مستوى آداء القطاع السياحي في ليبيا؟
- ما مدى إسهام القطاع السياحي في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا ؟

بناءً على ذلك يتمثل الهدف الرئيس للبحث في محاولة التعرف طبيعة العلاقة بين القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا، وينبع من الهدف عدة أهداف فرعية يمكن إيجازها في الآتي:

- التعرف على مستوى التنمية المكانية في ليبيا.
- التعرف على ما إذا كان القطاع السياحي خياراً جيداً لتحقيق التنمية المكانية.
- تحليل مستوى آداء القطاع السياحي في ليبيا؟
- تحليل مدى اسهام القطاع السياحي في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا.

يعتمد البحث في تحقيق هذه الأهداف على المنهج التحليلي، ويمتد النطاق الزمني الذي يشمله هذا التحليل في الفترة 2000-2020، وهي الفترة التي أعقبت تعليق العقوبات الاقتصادية على ليبيا، والتي صار الاقتصاد الليبي بعدها أكثر توجهاً للحرية الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

2. خلفيات التنمية المكانية في ليبيا:

1.2. التنمية المكانية ضمن مستهدفات خطط وبرامج التنمية في ليبيا:

يعود الإهتمام بقضايا التنمية المكانية في ليبيا إلى نهاية حقبة الستينيات من القرن العشرين، وقد كان الباعث وراء هذا التوجه نابعاً من ظاهرة التركز السكاني في المدن الكبيرة، التي بدأت بوادرها مع نهاية حقبة الخمسينيات وبداية حقبة الستينيات، التي شهدت بدايات

العهد النفطي في ليبيا، وقد نجمت ظاهرة الهجرة في ليبيا التي وصفت بأنها خروج جماعي من الأرياف إلى المدن عن التطورات التي حصلت في القطاع الخدمي، الذي بدأ ينمو بشكلٍ كبيرٍ في المدن الرئيسة، نتيجة للنفقات المالية لشركات النفط (الحويج والماقوري، 2015)، وللتدليل على ظاهرة التركز السكاني في ليبيا تجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان البلاد قد بلغت سنة 1990 ما نسبته 75.78%، ارتفعت خلال العام 2000 إلى 76.4% ومنها إلى 77.7% خلال العام 2009، وبلغت سنة 2017 ما نسبته 79.8% (صندوق النقد العربي وآخرون ب، 2011 ؛ صندوق النقد العربي وآخرون،2019)، ويستنتج من كل ذلك أن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن إنما نتجت في ليبيا عن تدني مستويات المعيشة في الأرياف، الذي نجم بدوره عن تدني مستويات التنمية في تلك البقاع من الأرض الليبية.

لقد أدرك المخططون ومتخذو القرار في الدولة الليبية منذ فترة طويلة أهمية التركيز على قضايا التنمية المكانية، ولهذا فقد احتلت مسألة تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف مكانة بارزة في خطط وبرامج التنمية التي صيغت ونفذت في ليبيا خلال العقود الماضية، وقد هدفت الخطة التنموية الخماسية التي نفذت خلال الفترة 1963-1968 في هذا الإطار إلى الإهتمام بالقطاع الزراعي، وتنمية المناطق القروية، وقد كان رفع مستوى معيشة سكان الأقاليم الليبية وتقليل درجة التفاوت فيما بينها في الدخول من أهم أهداف المخططات التنموية في ليبيا خلال الفترة 1970-2010 (بن عمور، 2015).

لقد تجسدت عملية التخطيط للتنمية المكانية في ليبيا في بعض المخططات الإقليمية، التي تمحورت فيما عرف بالمخطط الطبيعي الوطني الذي شمل أربع مخططات إقليمية شاملة و18 مخططاً إقليمياً فرعياً مبنياً على أسس جغرافية وطبيعية (مجلس التخطيط الوطني، 2013)، وقد اعتمد المخطط الطبيعي الوطني على عدة اعتبارات، من أهمها توظيف مسألة التنمية المكانية في المناطق الحضرية وتوجيهها لتطوير هيكل استعمالات الأراضي بما يحقق التنوع المطلوب في القاعدة الاقتصادية، وتطوير شبكات المواصلات لرفع الكفاءة الوظيفية للمدن الرئيسة، وتخفيف العبء على المدن الكبرى، وتقليل حدة التركز السكاني (مجلس التخطيط الوطني، 2013).

لقد تحددت الأهداف الرئيسة للتنمية المكانية في ليبيا في تنويع مصادر الدخل

والتخفيف من حدة الاعتماد على الموارد النفطية الناضبة، وخلق فرص العمل، وتشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف، والحد من الهجرة غير المخططة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة في البلاد، كما تهدف من خلال كل ذلك إلى مراعاة متطلبات التنمية البيئية المستدامة، كما هدفت لإيجاد مناطق وظيفية بعيدة عن مناطق التركز السكاني الأساسية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار التنموي من خلال اللامركزية، واستخدام الأساليب التخطيطية لاستقرار السكان (مجلس التخطيط الوطني، 2013).

2.2. نتائج سياسات التنمية المكانية في ليبيا:

يمكن تقييم الجهود المبذولة في إطار التنمية المكانية في ليبيا من خلال النجاحات المحققة في هذا المضمار، وبالنظر لمعدلات التركز السكاني في المدن الرئيسة يمكن القول أن برامج التنمية المكانية التي تم تنفيذها خلال العقود الماضية لم تؤت ثمارها المرجوة بالشكل المطلوب، وللتدليل على ذلك وبحسب آخر الاحصاءات المتاحة يمكن القول أن ما نسبته 29.7% من السكان قد تركزوا في مدينتي طرابلس وبنغازي، وتركز ما نسبته 61% منهم في الاقليم الغربي، وتركز ما نسبته 27.6% منهم في المنطقة الشرقية، وكل ذلك سنة 2013، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن ما نسبته 91.1% من السكان قد تركزوا خلال نفس السنة في منطقة الشريط الساحلي (مصلحة الاحصاء والتعداد، 2015)، ويستنتج من كل ذلك أن السياسات التي تبنتها الدولة الليبية لتشجيع الهجرة العكسية وتحقيق التنمية المكانية لم تنجح في كسر حلقة التركز السكاني، ويعود ذلك إلى حدٍ كبيرٍ إلى غياب التوازن في توزيع الاستثمارات المادية على مختلف المناطق والمدن الليبية (بن طاهر، 2015)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن توزيع المشاريع الاستثمارية على المدن والمناطق الليبية خلال العقود الماضية إنما جاء متوافقاً إلى حد بعيد مع طبيعة التركز السكاني في تلك المدن والمناطق، حيث لوحظ من خلال ذلك التوزيع أن منطقة الشريط الساحلي قد جاءت في الطليعة في تلك المشروعات، وقد احتلت مدن طرابلس وبنغازي، وسرت، والجفارة، ودرنة الترتيب الأول في ذلك، بينما جاءت مدن مصراتة، والجبل الغربي، وزوارة، والمرقب في الترتيب الثاني، وجاءت مدن طبرق، والزاوية، ووادي الآجال، والجبل الغربي، وسبها والمرج في الترتيب الثالث (بن طاهر، 2015).

يستنتج مما سبق أن طبيعة التوزيع المكاني للاستثمار المادي في ليبيا قد عملت بشكل

أو بآخر على ترسيخ حالة التركز السكاني التي وضعت تلك الخطط الاستثمارية أساساً لكسر حلقتها، وقد فسر ذلك بأن مناطق التركز السكاني إنما هي مراكز النمو في البلاد، وحيث إن الإنسان هو الهدف الأساس للتنمية فإن هذه المناطق هي الأكثر حاجة إلى الاستثمار (بن طاهر، 2015)، ويمكن مناقشة هذه المسألة من ناحية أخرى في ضوء المزايا النسبية التي تنطوي عليها العديد من المناطق الليبية، ومنها تلك المناطق التي تضم بين طياتها ثروات طبيعية أهمها النفط والغاز، وعلى هذا فإن مسألة الاستثمار في تلك المناطق مبررة قطعاً، وبنفس الآلية يمكن تنمية المناطق الأخرى، ويتم ذلك بالبحث عن مواطن المزايا النسبية والتركيز عليها لتحقيق تنمية مكانية مستدامة وناجحة تقوم على الموارد المحلية المتاحة بتلك المناطق.

3. النشاط السياحي في ليبيا (المقومات ومستوى الآداء):

1.3. المقومات السياحية في ليبيا:

تنطوي الأرض الليبية على العديد من المقومات التي تجعلها قبلة مهمة للسواح من مختلف أصقاع الدنيا، ومن هذه المقومات الموقع الجغرافي المتميز، حيث تقع ليبيا على الساحل الجنوبي للقارة الأوروبية التي تمثل أهم مصادر الطلب السياحي على المستوى العالمي (الحويج، 2015)، وفضلاً عن ذلك يمكن استغلال هذا الموقع في تنمية سياحة العبور.

من المقومات السياحية المهمة في ليبيا عامل المناخ، حيث يسود المناخ المعتدل كافة أرجاء البلاد تقريباً، وذلك باستثناء الإقليم الجنوبي الذي يسوده المناخ الصحراوي الذي يمكن أن يستغل لتنمية السياحة الشتوية، ولهذا فإن ليبيا تعد بالنسبة للكثير من السواح الدوليين مقصداً سياحياً مهماً.

التضاريس هي الأخرى من عوامل الجذب السياحي المهمة في الأرض الليبية، ومن أهم العناصر التضاريسية الجاذبة للسواح الشاطئ الطويل الذي يناهز الألفي كيلو متر، ويمكن أن تستغل الشواطئ في تنمية السياحة البحرية، التي تتضمن رياضات الغطس، والصيد الشاطئي، والرياضات البحرية، ومن الأمثلة على أهم عوامل الجذب السياحي في الشواطئ الليبية خليج السدرة، وخليج طبرق، وخليج بمبا، وخليج فروة (الحويج، 2017)، ومن العوامل التضاريسية المهمة في الأرض الليبية الصحارى الواسعة التي يمكن أن تستغل في تنمية

السياحة الصحراوية، وخاصة في الموسم الشتوي الذي يتسم باعتدال المناخ في تلك المناطق، ومن المعالم السياحية المهمة في الصحراء الليبية بحيرة قبرعون، وبحيرة واو الناموس، وبحر الرمال العظيم، إضافة إلى بعض الأودية كوادي الشاطئ، ووادي تاناروت، ووادي عتبة (الحويج،2017)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعرف على ثقافات وعادات البدو في القرى الصحراوية إنما هو من العوامل التي تجذب الكثير من السواح لزيارة تلك المناطق، وتعد جبال أكاكوس بما تضمه من رسومات جدارية قديمة مقصداً مهماً للسواح في الصحراء الليبية، ومن ناحية أخرى تعد الجبال من المقومات السياحية المهمة في ليبيا، وتشمل أنشطة السياحة الجبلية الرياضات الجبلية، كالتسلق والمشي، إضافة إلى التمتع بالهواء الجبلي النقي، ومن أشهر المعالم السياحية الجبلية في ليبيا الجبل الأخضر، وجبل نفوسة (الحويج، 2017).

المقومات التاريخية الثقافية هي الأخرى من أهم عوامل الجذب السياحي في ليبيا، ومن أهم المعالم التاريخية المدن الأثرية الثلاثة، المتمثلة في لبدة الكبرى، صبراتة، وشحات، إضافة إلى المدن القديمة، كالمدينة القديمة بطرابلس، وغدامس (الحويج، 2017)، وتمثل فنون العمارة الاسلامية التي تجسدت في العديد من المساجد القديمة مقصداً مهما للسواح، ومن ذلك مسجد الصحابة بمدينة درنة، والعديد من المساجد القديمة في مدينة طرابلس (الحويج، 2015).

2.3. الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي في ليبيا:

1.2.3. الاستثمار السياحي في ليبيا (مؤشرات عامة):

لتقييم مستوى آداء القطاع السياحي في ليبيا ينبغي بادئ ذي بدء التعريج بشيء من الايجاز على الجهود المبذولة في إطار الاستثمار السياحي، الذي يعد العامل الأساس في نمو هذا القطاع وتطوره، ويستخدم البحث في سبيل ذلك بعض المؤشرات العينية التي تم التعارف عليها في هذا المجال، ومن ذلك عدد الفنادق، والغرف الفندقية والأسرة الفندقية، إضافةً إلى عدد الشركات السياحية التي تقوم بدور رئيس في تحريك عجلة الاستثمار السياحي في البلاد، ويبين الملحق رقم (1) والشكل رقم (1) تطور مؤشرات الاستثمار السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020، ويتضح من الجدول والشكل أن عدد الفنادق والغرف والأسرة الفندقية أخذ في التطور الإيجابي خلال الفترة قيد الدراسة، ويدل ذلك على تطور الاستثمار السياحي إيجابياً في هذا الإطار، ويتضح من الجدول أن عدد الفنادق قد بلغ سنة

2000 ما مقداره 194 فندقاً، تطورت سنة 2001 إلى 225 فندقاً، واستمرت في التطور التدريجي لتبلغ سنة 2020 ما مقداره 332 فندقاً، ويتضح من الجدول أيضاً أن مؤشري الغرف والأسرة الفندقية قد سارا على نفس الوتيرة، حيث بلغ عدد الغرف الفندقية سنة 2000 ما مقداره 11815 غرفة تطورت سنة 2001 إلى 12405 غرفة، وسارت بعد ذلك تدريجياً صوب الارتفاع لتبلغ سنة 2020 ما مقداره 17296 غرفة، أما الأسرة الفندقية فقد بلغت سنة 2000 ما مقداره 19969 سرير، تطورت سنة 2001 إلى 20967 سرير وبلغت سنة 2020 ما مقداره 31068 سرير.

الشكل (1): تطور مؤشرات الاستثمار السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

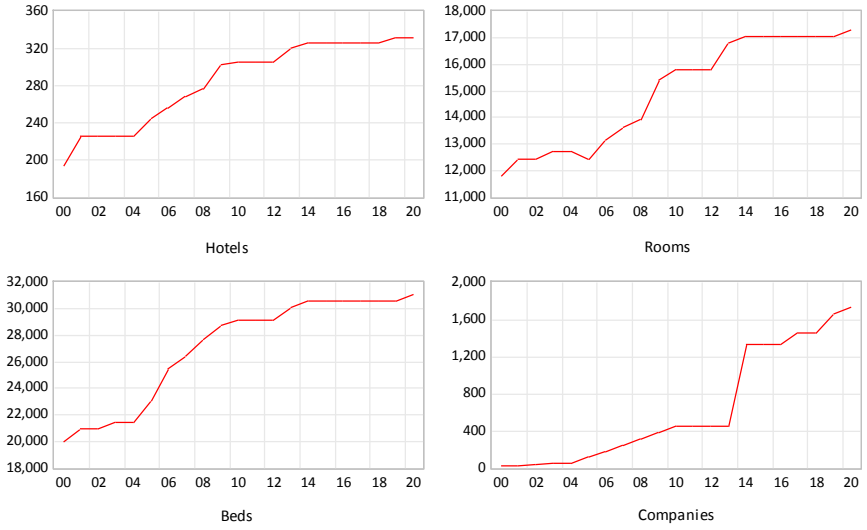

الشركات السياحية هي الأخرى من المؤشرات المهمة على الاستثمار السياحي، فهي تعد بمثابة المحرك للاستثمار في هذا القطاع، وقد بلغ عدد هذه الشركات في ليبيا سنة 2000 ما مقداره 19 شركة، وأخذ هذا المؤشر في التطور الإيجابي بوتيرة بطيئة حتى سنة 2005 التي بلغ عدد الشركات السياحية فيها ما مقداه 114 شركة مقابل 54 شركة سنة 2004، ويعود هذا التطور بشكل كبير لبرنامج الانفتاح والإصلاحات الاقتصادية التي بدأت الدولة الليبية تتبناها في تلك الفترة، واستمر هذا المؤشر في التطور بوتيرة بطيئة حتى العام 2014، حيث قفز عدد الشركات السياحية في ليبيا من 447 شركة سنة 2013 إلى

1331 شركة سنة 2014، واستمر هذا المؤشر في التطور إلى أن بلغ سنة 2020 ما مقداره 1731 شركة.

يستنتج من كل ذلك أن مؤشرات الاستثمار السياحي إنما هي في تطور مستمر، ورغم ذلك فإن المؤشرات المتعلقة بمرافق الإيواء السياحي المتمثلة في الفنادق والغرف والأسرة الفندقية إنما توحي بضعف الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي في ليبيا، الأمر الذي لا يشجع على استقطاب المزيد من السواح الدوليين، ويضع هذا الأمر قيداً على مجالات الاستثمار السياحي الأخرى، ويقود لضعف آداء هذا القطاع مقارنة بالدول الأخرى.

2.2.3. تحليل مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000-2010:

بالنظر للملحق رقم (1) والشكل رقم (2) يتبين بوضوح أن النشاط السياحي قد توقف تماماً منذ العام 2011، وذلك ناتج بلا شك من جراء الحالة الأمنية والعسكرية التي صاحبت أحداث الثورة الليبية آنذاك وظلت مهيمنة على المشهد العام في البلاد إلى هذه الساعة، ولهذا فإن مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا قد أخذت القيمة صفر منذ تلك اللحظة، وإذا ما تم تقييم الفترة 2000-2010 يتضح بجلاء أن العدد الكلي للسواح قد كان في حالة تقلب مستمر، وقد بلغت أقصى قيمة لهذا المؤشر ما قيمته 125480 سائح، وذلك سنة 2006، وبلغت أدنى قيمة له ما مقداره 20075 سائح، وذلك سنة 2002، ويبدوا من الاتجاه العام لهذا المؤشر أنه في حالة تزايد بطيء خلال الفترة المذكورة.

كما يتضح ايضا من الملحق رقم (1) والشكل رقم (2) أن عدد الليالي السياحية في ليبيا قد سار في اتجاه تصاعدي إلى العام 2005، أخذت بعدها اتجاهاً تنازلياً إلى أن بلغت سنة 2010 ما قيمته 150444 ليلة سياحية، وبالنظر للشكل يلاحظ تطابقاً واضحاً بين المنحنيين الممثلين لتطور أعداد السواح وأعداد الليالي السياحية، الأمر الذي يعني أن التطور في اعداد الليالي السياحية أنما هو ناتج عن تطور أعداد السواح الدوليون، ويتضح ذلك بشكل قاطع حينما يتبين من الملحق رقم (1) أن متوسط بقاء السواح في ليبيا قد بلغ في المتوسط ما مقداره 7 أيام خلال طيلة الفترة 2000-2010، ويلاحظ من ناحية أخرى أن متوسط إنفاق السواح الدوليون في المتوسط قد بلغ ما قيمته 80 دولاراً أمريكياً في اليوم، وذلك خلال الفترة 2000-2007، ارتفع خلال الفترة 2008-2010 إلى ما قيمته

120 دولاراً في اليوم.

الشكل (2): تطور مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000–2020

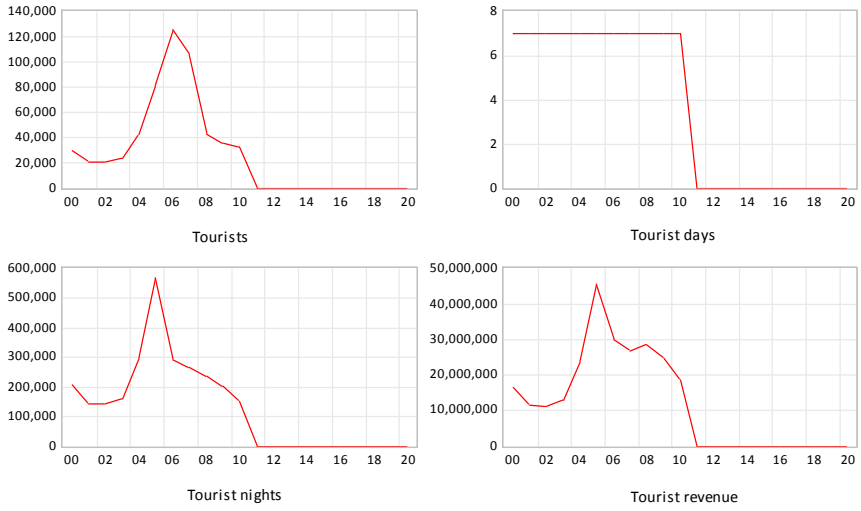

يتضح مما سبق أن مستوى آداء للقطاع السياحي في ليبيا متواضع إلى حدٍ كبير، ولا يتناسب مع مستوى الموارد السياحية في البلاد، وللتحقق من ذلك فقد تمت مقارنة مؤشري أعداد السواح الدوليين، والإيرادات السياحية في ليبيا بنفس المؤشرين في بعض الدول العربية خلال العام 2010، ويبين الشكل التالي رقم (3) نتيجة هذه المقارنة التي يلاحظ من خلالها أن ليبيا قد جاءت في المرتبة الأخيرة في كلا المؤشرين بين هذه الدول، ويفسر ذلك بضعف الاستثمار السياحي من جهة، والتركيز على القطاع النفطي الذي استحوذ على جل اهتمام البرامج التنموية في ليبيا من جهة أخرى، وقد يفسر ذلك وخاصة في حقبة السبعينيات بالتوجهات التي تبنتها الدولة الليبية آنذاك، والتي تعتمد على سياسات الإحلال محل الواردات من خلال التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة اللذان استحوذا على جل الاستثمارات التي تم ضخها في جسد الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع السياحي من القطاعات المرشحة للعب دور مهم في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، وقد أشارت في هذا الصدد دراسة تم إعدادها من قِبل لجنة من الخبراء لصالح مجلس التخطيط العام حول إمكانات وسبل تنمية مصادر بديلة للنفط لتمويل الخزانة العامة

أن القطاع السياحي من ضمن القطاعات التي يعول عليها في ايجاد مصادر للدخل بديلة عن النفط.

الشكل (3): أعداد السواح والايرادات السياحية في بعض الدول العربية.

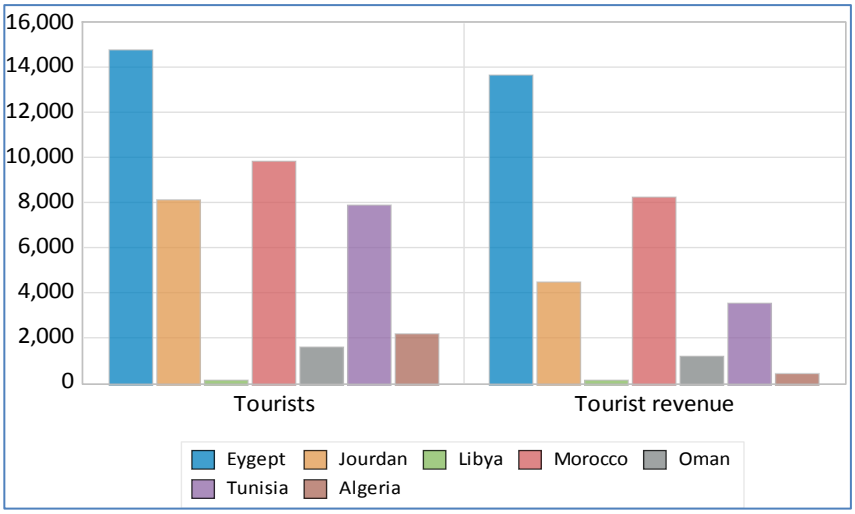

المصدر: عمل الباحث بالاستناد لبيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

4. القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا:

تهدف هذه الفقرة لتحليل مدى إسهام النشاط السياحي في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، وسيتم تقييم ذلك من خلال الفقرات الآتية:

1.4. التوزيع المكاني للمقومات السياحية في ليبيا:

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل التوزيع المكاني للمقومات السياحية في ليبيا، وذلك للتعرف على ما إذا كانت تلك الموارد موزعة على نطاق واسع من الأرض الليبية، الأمر الذي يؤكد حال وجوده أنه من الممكن استغلال هذه المقومات لإحداث التنمية المكانية المنشودة، ويبين الجدول التالي رقم (1) التوزيع المكاني للمناطق المخرطة والمناطق المحددة سياحياً في ليبيا سنة 2020، ويبين الجدول بشكل عام أن هناك نوعاً من التوازن في توزيع تلك المناطق على مختلف المناطق والمدن الليبية، الأمر الذي يعني أنه من الممكن أن يتم الاعتماد على تلك المناطق التي تمثل مناطق جذب واستثمار سياحي في تحقيق تنمية مكانية حقيقية، وتجدر الإشارة هنا بأن منطقة طرابلس قد استحوذت على النصيب الأكبر من المناطق المخرطة

سياحياً، تلتها في ذلك منطقة الخمس، غير أن منطقة الخمس قد تفوقت في المساحة التي تمثلها تلك المناطق، التي بلغت في طرابلس ما مقداره 395 هكتارًا، بينما بلغت في الخمس ما مقداره 3668 هكتارًا، وقد حلت منطقتي الجفارة وصبراتة في المرتبتين الثالثة والرابعة، وتوزعت باقي المناطق المخرطة سياحياً بين عدد من مدن الشرق والغرب والوسط والجنوب.

الجدول (1): التوزيع المكاني للمناطق المخرطة والمحددة سياحياً في ليبيا لسنة 2020.

المنطقة	المناطق المخرطة سياحياً		المناطق المحددة سياحياً	
	عدد المناطق	المساحة (هكتار)	عدد المناطق	المساحة (هكتار)
طرابلس	21	395	0	0
بنغازي	8	1,040	5	1,845
الزاوية	2	144	0	0
زوارة	2	176	0	0
الخمس	14	3,668	0	0
مصراتة	4	543	0	0
البيضاء	3	469	5	589
طبرق	2	442	13	14,875
المرج	3	54	5	2,406
درنة	4	728	7	1,914
سرت	4	979	1	700
اجدابيا	1	250	3	1,850
غات	1	1.500	0	0
الجفارة	16	210	0	0
صبراتة	10	1,128	0	0

المصدر: الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الاحصائي لسنة 2020.

الجدير بالذكر هنا أن أغلب المناطق المخرطة سياحياً لم يتم وضع الصبغة السياحية عليها، ويتضح ذلك بجلاء من خلال الجدول، حيث احتلت مدن طبرق والمرج ودرنة واجدابيا في ذلك الترتيب الأول، بينما لم يتم تحديد مناطق سياحية في مناطق الخمس وطرابلس والجفارة وصبراتة التي تصدرت قائمة التخريط السياحي لذلك العام، ورغم أن هذه البيانات تخص العام 2020، إلا أن الوضع العام للمناطق السياحية التي تمثل مناطق الجذب

السياحي في ليبيا يشير إلى المناطق المخرطة والمحددة للاستثمار السياحي إنما هي موزعة على أغلب مناطق ليبيا، وينبغي التذكير هنا بأن المقومات السياحية الكامنة التي سبقت الإشارة لها في هذا البحث إنما هي موزعة بشكل جيد على مختلف المناطق الليبية، إلا أن يد التخريط والتحديد السياحي لم تصلها بعد، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً أولياً بأن برامج التنمية في ليبيا لم تكن تعول كثيراً على القطاع السياحي كمعول لبناء أساسات وأركان التنمية المكانية في البلاد.

2.4. التوزيع المكاني للاستثمار السياحي في ليبيا:

مما سبق تم التوصل إلى أن الموارد الكامنة والمخرطة والمحددة سياحياً إنما هي موزعة بشكل متوازن بين أغلب المدن والمناطق الليبية، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، يتعلق بمدى استثمار تلك المناطق سياحياً، ومدى توزع ذلك الاستثمار على مناطق ليبيا، ويبين الجدول التالي رقم (2) التوزيع المكاني لمرافق الإيواء السياحي ممثلة بثلاثة مؤشرات هي عدد الفنادق وعدد الغرف وعدد الأسرة الفندقية للعام 2020، ويبين الجدول بشكل عام أن ثمة تركز كبير في توزيع تلك المرافق، حيث استحوذت منطقة طرابلس لوحدها على ما نسبته 42.17%، و49.48%، و46.48% من الفنادق والغرف والأسرة الفندقية على التوالي، تلتها في ذلك مدينة بنغازي بنسب 15.02%، و19.45%، 21.4% على التوالي، وقد توزعت النسب الباقية بشكل شبه متساوي على بقية المناطق.

من ناحية وبالنظر للتوزيع الاقليمي للاستثمار السياحي في ليبيا تجدر الإشارة إلى أن ثمة تركز واضح في هذا الشأن، حيث تستحوذ المنطقة الغربية على ما نسبته 60.07%، و60.57%، و58.39% من الفنادق والغرف والأسرة الفندقية على التوالي، تلتها في ذلك المنطقة الشرقية بنسب 27.81%، و28.82%، و31.27% على التوالي، وقد جاءت منطقة الجنوب في المرتبة الثالثة بنسب 8%، و5.61%، 5.63%، وجاءت المنطقة الوسطى في المرتبة الأخيرة بنسب 4.16%، و5%، و4.7%.

الجدول (2): التوزيع المكاني لمرافق الإيواء السياحي

في ليبيا لسنة 2020

المنطقة	عدد الفنادق	عدد الغرف الفندقية	عدد الأسرة الفندقية
طرابلس	132	7,449	12,699
بنغازي	47	2,928	5,846
الزاوية	8	368	664
صبراتة	13	346	706
الخمس	7	136	270
يفرن	1	18	45
مصراتة	13	421	874
نالوت	2	41	69
البيضاء	9	413	701
طبرق	17	529	1,193
المرج	1	46	92
درنة	8	279	444
سرت	9	606	1,030
الجفرة	4	147	255
أوباري	3	53	109
العجيلات	1	47	101
سبها	7	437	767
غات	3	75	127
بن وليد	1	34	56
مرزق	2	63	126
الشاطئ	2	0	0
غدامس	6	181	343
زليطن	2	64	128
غريان	3	130	212
زوارة	5	64	132
اجدابيا	4	127	228
الكفرة	2	36	66
جالو	1	18	36

المصدر: الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الاحصائي لسنة 2020.

يستنتج من كل ذلك أن مرافق الإيواء السياحي وهي المؤشرات المستخدمة على

الاستثمار السياحي في ليبيا لم يتم توزيعها بالتوازن بين الأقاليم والمناطق الليبية، ويدل ذلك دلالة واضحة على أن القطاع السياحي لم يكن معولاً عليه بقوة لتحقيق التنمية المكانية بقدر ما كان التعويل منصباً على الاستثمار الصناعي في ذلك، وإذا ما نظرنا للمقومات السياحية التي تنطوي عليها الأرض الليبية فسوف ندرك جلياً أن ثمة فرص كبيرة تم تضييعها في هذا الإطار، ويدل من ناحية أخرى على إنه من الممكن أن يتم تدارك هذه الفرص وتحقيق التنمية المكانية من خلال الاستثمار العادل والفعال في هذا القطاع، ويمكن الاستدلال في توزيع الاستثمارات السياحية على الأرض الليبية بمدى توفر المقومات السياحية، ومدى تباين المزايا النسبية بين المناطق في هذا الإطار.

من ناحية أخرى ولإلقاء المزيد من الضوء حول هذا الموضوع يمكن النظر للجدول التالي رقم (3) الذي يبين التوزيع المكاني للشركات والمكاتب السياحية، وأعداد العمالة السياحية بين مختلف المناطق الليبية سنة 2020، وتمثل هذه المؤشرات أهمية بالغة بالنسبة للاستثمار السياحي، ولهذا فإن النظر إلى توزيعها المكاني يمكن أن يعطي انطباعاً على التوزيع المكاني للاستثمار السياحي في ليبيا.

يتضح من الجدول أن ثمة تركزاً مكانياً كبيراً جداً في المؤشرات الثلاثة، حيث بلغت حصة كل من طرابلس وبنغازي من الشركات السياحية والمكاتب السياحية والعمالة السياحية ما نسبته 78.16%، و66.09%، و78% على التوالي، حازت منها مدينة طرابلس لوحدها ما نسبته 68.28%، و55.65%، و68.12%، على التوالي، وتوزعت بقية هذه النسب بشكل متباين بين مختلف المناطق الليبية، وبالنظر للمنطقة الجنوبية التي تنطوي على الكثير من المقومات السياحية يتبين أنها قد حازت ما نسبته 3.12%، و10.43%، و3.22% من الشركات والمكاتب والعمالة السياحية على التوالي، ويتضح من كل ذلك أن هناك تركزاً كبيراً في التوزيع المكاني للشركات والمكاتب والعمالة السياحية بين المناطق الليبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطورة تكمن بالدرجة الأولى في اختلال التوزيع المكاني للعمالة السياحية، لأنها الوقود الرئيس للنشاط السياحي، ولا مناص من وجودها في موقع النشاط، أما المكاتب والشركات السياحية فيمكن أن تمارس نشاطها في كافة المناطق الليبية بغض النظر مكان وجودها، ومقرها الرئيس، ويمكن أن يكون لها فروع في مختلف تلك المناطق.

الجدول (3): التوزيع المكاني للشركات والمكاتب والعمالة السياحية في ليبيا لسنة 2020

المنطقة	عدد الشركات السياحية	عدد المكاتب السياحية	عدد العمالة السياحية
طرابلس	1182	64	11948
بنغازي	171	12	1734
الزاوية	48	4	488
صبراتة	14	1	142
الخمس	38	1	382
يفرن	2	2	24
مصراتة	66	5	670
نالوت	7	1	72
البيضاء	8	1	82
طبرق	10	0	100
المرج	4	0	40
درنة	25	3	256
سرت	5	0	50
الجفرة	0	4	8
الجفارة	21	3	216
العجيلات	2	0	20
سبها	27	2	274
غات	6	6	72
صرمان	6	2	64
بن وليد	3	0	30
مرزق	8	0	80
الشاطئ	3	0	30
غدامس	1	0	10
أوباري	9	0	90
زليطن	15	1	152
غريان	13	0	130
زوارة	17	2	174
ترهونة	3	0	30
مسلاتة	5	0	50
القره بوللي	4	0	40
الزنتان	4	1	42
اجدابيا	4	0	40

المصدر: الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الإحصائي لسنة 2020.

الجدول رقم (4) هو الآخر يبين بعض المؤشرات حول التوزيع المكاني للاستثمار السياحي في ليبيا لسنة 2020، وتتمثل تلك المؤشرات في القرى السياحية والغرف والأسرة الفندقية التابعة لها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المؤشرات تمثل البيئة الساحلية في ليبيا الممتدة على مدى ألفي كيلو متراً تقريباً، وأنها تمثل الاستثمار العام والخاص ويلاحظ من الجدول أن مدينة الخمس قد حازت قصب السبق في ذلك بما عدده 7 قرى سياحية، منها قرية واحدة عامة، وتأتي بقية القرى السياحية في إطار الاستثمار السياحي الخاص، ويعد هذا المؤشر جيداً بالنظر لما تمثله مدينة الخمس من أهمية خاصة في المجال السياحي، وقد جاءت مدينة درنة في المرتبة الثانية، تلتها في ذلك مدن مصراتة وطرابلس، وجاءت بقية مدن الساحل الليبي في نفس المستوى تقريباً.

الجدول (4): التوزيع المكاني للقرى السياحية في ليبيا لسنة 2020

المنطقة	عدد القرى (قرية)	عدد الغرف (غرفة)	عدد الأسرة (سرير)
طرابلس	2	504	1,062
بنغازي	1	476	330
صبراتة	1	390	608
الخمس	7	286	558
مصراتة	3	440	800
البيضاء	1	29	58
درنة	4	115	333

المصدر: الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الاحصائي لسنة 2020.

بالنظر لمؤشري عدد الغرف والأسرة الفندقية في تلك القرى يلاحظ أن مدينة طرابلس قد جاءت في الترتيب الأول بما نسبته 22.5%، و28.33% في كلا المؤشرين على التوالي، ويدل ذلك على أن التركز لا يزال موجوداً على صعيد طاقات الاستيعاب لتلك القرى، وإن كان أخف حدة من المؤشرات التي تم تناولها آنفاً.

يستنتج مما سبق أن الاستثمار السياحي في ليبيا متركز في نطاق ضيق من الأرض الليبية، وأن هذا لا يخدم أهداف التنمية المكانية في البلاد، ويستنتج من ذلك ضعف الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في عملية التنمية المكانية حالياً، رغم الإمكانات والمقومات السياحية الضخمة التي تنطوي عليها ليبيا، والتي يمكن لو تم استغلالها بطريقة جيدة أن تكون

رافداً مهماً من روافد التنمية المكانية في هذا البلد.

5. الخاتمة:

تتمحور القضية الرئيسة التي يناقشها هذا البحث في العلاقة بين النشاط السياحي والتنمية المكانية في ليبيا، وقد تم تناول هذه العلاقة من زاويتين، تتمثل الأولى في إمكانات التعويل على القطاع السياحي في تحقيق التنمية المكانية، وتتمثل الأخرى في مدى الإسهام الفعلي لهذا القطاع في تحقيق هذا الهدف، وقد تمت مناقشة الزاوية الأولى من خلال استعراض مدى وفرة المقومات السياحية في ليبيا بشكل عام، وتوزيعها المكاني بين مختلف الأقاليم والمناطق الليبية، وتم التوصل من خلال كل ذلك إلى أن ليبيا تنطوي على مقومات سياحية معتبرة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى المجاورة، وأن هذه الموارد موزعة بطريقة جيدة على مختلف المناطق الليبية، وتعد هذه النتيجة بمثابة الدليل على أنه من الممكن أن يتم استغلال النشاط السياحي لتنمية الكثير من المناطق النائية، وجذب الهجرات السكانية لها، الأمر الذي يعد من أساسيات التنمية المكانية، وقد تم التمهيد والتأصيل لكل ذلك من خلال مناقشة الوضع الحالي لمؤشرات التنمية المكانية في ليبيا لإثبات أن مستوى التنمية المكانية في ليبيا متدنٍ وأن هذه القضية إنما هي إشكالية واقعية تحتاج للبحث والتمحيص، وقد تم إثبات ذلك بالفعل.

القضية الأساس التي تتمثل فيما إذا كان الواقع الحالي للنشاط السياحي قد عمل على تعزيز معدلات التنمية المكانية في ليبيا تمت مناقشتها في هذا البحث، وقد تم الاستناد في ذلك إلى مؤشرات التوزيع المكاني لمؤشرات الاستثمار السياحي، وتم الخلوص من كل ذلك إلى أن هناك تركزاً كبيراً في الاستثمار السياحي في ليبيا، الأمر الذي يدل على أن النشاط السياحي لم يستغل في تحقيق التنمية المكانية في هذا البلد كما يجب.

بالاستناد إلى ما سبق يوصي هذا البحث بضرورة استغلال المقومات السياحية في مختلف المدن والمناطق الليبية لإحداث التنمية المكانية المرجوة، وذلك بتوزيع الاستثمارات السياحية بطريقة عادلة بين تلك المناطق، ويمكن في سبيل ذلك طرح بعض الآليات التي يمكن أن يتم الاهتداء بها في هذا الإطار، وتتمثل تلك الآليات في الآتي:

– الاهتمام بتكوين العمالة السياحية في كل المناطق الليبية التي تحظى بمقومات سياحية، وفي سبيل ذلك ينبغي الاهتمام بإنشاء المعاهد الفنية ومراكز التدريب المتخصصة في مجال

السياحية والفنادق.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي في المناطق التي تنطوي على مقومات سياحية مهمة والتي يكون الاستثمار السياحي فيها ضعيفاً في الوقت الحاضر، ويتم ذلك بتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمر السياحي الخاص ومنها المعاملة الضريبية، وتسهيل الإجراءات الادارية اللازمة لذلك، وتوفير البنى التحتية الملائمة لهذا الغرض.
- العمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ودفعها للاستثمار في المجال السياحي في المناطق المستهدفة بالتنمية المكانية، وتوفير كافة التسهيلات في سبيل ذلك.
- الاهتمام بإنشاء المشاريع السكنية اللازمة لتشجيع الهجرة السكانية لتلك المناطق المستهدفة بالاستثمار السياحي، وحث القطاع المصرفي على الإسهام في دعم وتمويل تلك المشروعات.
- العمل على تطوير البنية الأساسية في البلاد، ومن أهم عناصر تلك البنية الطرق، والمطارات، والسكة الحديدية، وتطوير شبكات الاتصال وخدمات الانترنت.
- وقبل كل هذا وذلك توحيد البلاد ورأب الصدع، وحل كافة الإشكاليات السياسية والأمنية التي تموج بها ليبيا في الوقت الراهن، فلا سياحة دون أمن واستقرار.

6. المراجع references:

1.6. المراجع العربية:

- المؤتمر الوطني العام، مجلس التخطيط الوطني، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية، 2013.
- الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الاحصائي لسنة 2020.
- الحويج، حسين فرج والماقوري، علي محمد. (2015). دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي. مجلة آفاق اقتصادية. 1(2)، 44-79.
- الحويج، حسين فرج. (2015). القطاع السياحي وامكانات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي. المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب، جامعة طرابلس.
- الحويج، حسين فرج. (2017). السياحة البيئية والتنمية المستدامة في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية. 25(1)، 45-86.
- صندوق النقد العربي؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2011.
- صندوق النقد العربي ؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2019.
- بن عمور، خالد محمد. (2015). إشكالات التنمية المكانية في ليبيا دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية والسياسية في التنمية المكانية بليبيا. مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية. 25، 24-43.
- بن طاهر، حسن أحمد الطيب. (2015). التنمية المكانية للاستثمار الصناعي في ليبيا الواقع والمتوقع. مجلة الجامعي. 22، 303-323.
- مصلحة الاحصاء والتعداد. الكتاب الإحصائي. 2015.
- مجلس التخطيط العام. (2001). تقرير اللجنة المكلفة بموجب قرار الأخ أمين مجلس

التخطيط العام رقم (40) لسنة 2001 بشأن دراسة امكانيات وسبل تنمية مصادر بديلة للنفط لتمويل الخزانة العامة.

2.6. المراجع الانجليزية:

- World Travel and Tourism Council WTTC (2014). *Travel and tourism economic impact. World*.
- World Travel and Tourism Council WTTC (2012). *Travel and tourism economic impact. World*.
- Chor Foon Tang & Salah Abosedra (2014) *Small sample evidence on the tourism-led growth hypothesis in Lebanon, Current Issues in Tourism*, 17:3, 234-246, DOI: 10.1080/13683500.2012.732044
- World Bank WB. https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD

الملحق (1): مؤشرات الاستثمار والآداء السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000– 2020.

السنة	مؤشرات الاستثمار السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000–2020				مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا خلال الفترة 2000–2020				
	عدد الفنادق (فندق)	عدد الغرف (غرفة)	عدد الأسرة (سرير)	الشركات السياحية (شركة)	العدد الاجمالي للسواح (سائح)	الليالي السياحية (ليلة)	الايرادات السياحية (دولار)	متوسط إنفاق السائح (دولار في اليوم)	متوسط بقاء سواح المبيت (يوم)
2000	194	11,815	19,969	19	29,302	205,114	16,409,120	80	7
2001	225	12,405	20,967	19	20,339	142,373	11,389,840	80	7
2002	225	12,405	20,967	31	20,075	140,525	11,242,000	80	7
2003	226	12,704	21,404	54	23,029	161,203	12,896,240	80	7
2004	226	12,704	21,404	54	42,638	298,466	23,877,280	80	7
2005	245	12,439	23,051	114	81,319	569,233	45,538,640	80	7
2006	256	13,162	25,471	167	125,480	290,794	29,980,320	80	7
2007	268	13,638	26,423	239	105,997	266,157	26,731,760	80	7
2008	277	13,916	27,723	304	42,118	237,300	28,476,000	120	7
2009	303	15,414	28,760	378	35,692	201,201	24,561,180	120	7
2010	305	15,799	29,200	447	32,038	150,444	18,686,320	120	7
2011	305	15,799	29,200	447	0	0	0	0	0
2012	305	15,799	29,200	447	0	0	0	0	0
2013	321	16,796	30,136	447	0	0	0	0	0
2014	326	17,066	30,606	1,331	0	0	0	0	0
2015	326	17,066	30,606	1,331	0	0	0	0	0
2016	326	17,066	30,606	1,331	0	0	0	0	0
2017	326	17,066	30,606	1,461	0	0	0	0	0
2018	326	17,066	30,606	1,461	0	0	0	0	0
2019	332	17,066	30,606	1,657	0	0	0	0	0
2020	332	17,296	31,068	1,731	0	0	0	0	0

المصدر: الهيأة العامة للسياحة، مركز المعلومات والتوثيق السياحي، التقرير الإحصائي لسنة 2020.

* تقدر الإيرادات السياحية للسنوات 2008–2010 بالجنيه الاسترليني.